

# المغرب يكرس إصلاحاته في نظام حماية حقوق العمال

## مبادرات متنوعة لتوسيع نطاق المنظومة الشاملة حول فقدان الشغل والبطالة



يتقدم المغرب خطوة أخرى باتجاه تكريس منظومة شاملة للتعويض عن فقدان الشغل والبطالة بغية إدخال حقوق العمال مرحلة جديدة في ظل مسار الإصلاح الاقتصادي الذي تتبعه الحكومة من أجل تعزيز النهضة التنموية للبلد على الرغم من بعض التحديات.

محمد مامون العلوحي  
صحافي مغربي

ويشكل التعويض عن فقدان الشغل مكونا أساسيا في المنظومة الاستراتيجية الطموحة المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية، الذي أطلقه العاهل المغربي قبل أشهر، كما ينص على ذلك القانون المتعلق بالحماية الاجتماعية.

ويرى رئيس المجلس الاقتصادي رضا الشامي أن الآلية الأولى في نظام للتأمين عن البطالة خاص بالعاملين الأجانب الذين تتحدد من خلال تقليص الحد الأدنى لعدد أيام الاشتراك المطلوبة عبر إقرار مدة تتلاءم مع خصائص سوق العمل.

وليس ذلك فحسب، بل يعتقد الشامي أنه من الضروري رفع الحد الأقصى للتعويض من 4 إلى 5 أضعاف الحد الأدنى القانوني للأجور وفق ما هو معمول به في البلاد إلى جانب توسيع آليات تمويل التعويض عن فقدان الشغل. أما الآلية الثانية فتتعلق بنظام

للتأمين عن البطالة لفائدة العاملين غير الأجانب، ووضع نظام للمساعدة لفائدة الأشخاص الذين فقدوا شغلهم، لكنهم لا يستوفون شروط الاستفادة من التأمين عن البطالة، بالإضافة إلى الأشخاص الذين استنفدوا فترة استحقاق التأمين. ويتجه المغرب نحو تعميم التعويض عن فقدان الشغل بحلول العام 2025 ضمن تفعيل مشروع توسيع التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة، والذي أشر عليه الملك محمد السادس.

وكانت مجموعة برلمانية من حزب الحركة الشعبية قد قدمت مقترح قانون لإحداث نظام للتعويض عن البطالة لفائدة الباحثين عن فرص عمل والفاقدين عملهم منذ أكثر من شهر.

ويهدف المقترح إلى تقديم إعانات مادية لفائدة الأشخاص البالغين المؤهلين للعمل الذين هم بصدد البحث عن وظيفة أو الذين فقدوا عملهم منذ شهر على الأقل. ومن شروط الاستفادة ألا يكون المعني بالأمر من المستفيدين من آليات الدعم الاجتماعي أو أي نظام للتعويض عن فقدان العمل، وبالنسبة إلى خريجي الجامعات يجب أن يثبتوا أنهم في وضع البحث عن عمل لمدة سنة على الأقل من تخرجهم.

الرباط - تسعى السلطات المغربية وكافة الفاعلين في الحياة الاقتصادية بالبلد إلى تكريس الإصلاحات في نظام حماية حقوق العمال التي بدأت قبل سنوات وفق استراتيجية يقودها العاهل المغربي الملك محمد السادس لتغيير النموذج التنموي عبر دعم سوق العمل. وأوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي في دراسة حديثة تناولت موضوع "منظومة التعويض عن فقدان الشغل" بإرساء إصلاح شمولي تدريجي لآلية التعويض عن فقدان الشغل والتعجيل بإجراء دراسة حول إرساء منظومة للتعويض عن البطالة.

### دلائل عن سوق العمل

- 93.8 ألف شخص عدد المستفيدين من صندوق التعويض عن فقدان الشغل منذ تأسيسه في 2014
- 30 ألف مستفيد يفترض أن يحصلوا على تعويضات من الصندوق سنويا
- 1.4 مليون شخص عدد العاطلين في سوق العمل بنهاية العام 2020

وأكد المجلس على إثر إحالة تلقاها من طرف مجلس المستشارين أن منظومة التعويض عن البطالة يجب أن تشمل نظاما للتأمين ونظاما للمساعدة ويتم ربطها بآلية فعالة للمساعدة على العودة إلى العمل.

وشدد الحسين اليماني عضو المجلس الإداري للصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي على ضرورة تطوير التعويض عن فقدان العمل إلى العاطلين عن البطالة بشكل عام، موضحا أن هناك شبابا من خريجي الجامعات لم تمنح لهم فرصة الدخول إلى سوق الشغل.

### آليات صلبة للحماية الاجتماعية

للتعويض عن فقدان الشغل تم الوقوف على ثلاثة أسباب رئيسية تحد من نطاق الاستفادة من هذا التعويض. وتتمثل تلك الأسباب في شروط تقييدية للاستفادة من التعويض، حيث تم رفض قرابة نصف الملفات لعدم كفاية عدد أيام الشغل المصرح بها.

كما تهم هذه الأسباب تعويضا غير كاف، حسب دراسة المجلس، إذ يتم احتساب التعويض عن فقدان الشغل على أساس الحد الأدنى القانوني للأجور. وهذا الأمر لا يراعي المستوى المعيشي للعديد من الفئات المهنية ولا سيما التي تنقاضي أجورا وسطى فضلا عن أن التمويل غير كاف وغير منصف وهو لا يراعي استدامة مصادر التمويل ولا توزيع الفئات المهنية.

وقالت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، وهي الهيئة الرسمية المكلفة بالإحصاء في آخر تقرير لها، إن عدد العاطلين عن العمل في السوق المحلية ارتفع بمقدار 322 ألفا خلال العام الماضي، ليصل العدد إلى نحو 1.4 مليون شخص وذلك مقارنة مع العام السابق.

وحتى يتم تطوير التعويض عن فقدان الشغل من أجل التعويض الاجتماعي والبيئي، فإن أرقام التعويض عن فقدان الشغل منذ انطلاقته تبقى بعيدة عن الهدف الذي تم تحديده في حدود 30 ألف مستفيد سنويا.

ويشترط الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي من أجل التعويض عن فقدان الشغل أن يكون الطالب مساهما في صندوق لمدة 780 يوما، وأن يكون ساهم فيه لمدة 260 يوما قبل فقدان الشغل.



الحسين اليماني  
يجب تطوير التعويض عن فقدان العمل ليشمل البطالة عموما

وأيضا تقرير حديث للمجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بإصلاح التغطية الاجتماعية بمجلس المستشارين زيادة بطيئة في سوق العمل المغربي، مشيرا إلى أن عدد الوظائف التي تم إنشاؤها لا تكفي لاستيعاب تدفق السكان النشطين الذين هم في سن العمل. ويرى معدو التقرير أن هناك ضرورة لتجاوز المنطلقات التقليدية في التشغيل، والعمل على إيجاد مسارات انتقالية تسمح للمغرب بالالتحاق ببنادى البلدان المتقدمة، اعتبارا لكون توفير العمل يرتبط أساسا بالتطور الاقتصادي وتحقق معدلات نمو مرتفعة تفوق 6 في المئة.

ووفق إحصائيات أعلن عنها محمد أمكران وزير الشغل والإمماج المهني أن

# حصيلة الرسوم الجمركية التونسية ترتفع بواقع 23 في المئة

وعملت الحكومات المتعاقبة في السنوات الخمس الأخيرة على إضافة ضرائب جديدة وزيادة نسب ضرائب كانت سائدة، لتعزيز إيراداتها المالية أمام ضعف مؤشرات النمو وتفاقم العجز التجاري والاندثار المستمر للدينار. ومنذ العام 2017 تسعى تونس لتحصيل عائدات أكبر من خلال إقرار زيادة نسبة الرسوم الجمركية على الاستهلاك الموظف على بعض المنتجات التي تشمل المشروبات الكحولية والتبغ والسيارات وبعض المنتوجات الأخرى تصل إلى 25 في المئة.

الديوانة التونسية  
1.5 مليار دولار ضفت في خزينة الدولة حتى يونيو 2021

وتؤكد التصنيفات الدولية والإقليمية أن تونس تأتي في صدارة دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط في الأعباء الضريبية إلى جانب كل من الجزائر وموريتانيا وجيبوتي، الأمر الذي يثير التساؤلات حول مال تلك الأموال. وعلى سبيل المثال، تظهر بيانات صندوق النقد العربي أرقاما صادمة للوضع في البلاد، حيث تشكل الأعباء الضريبية على الأفراد والشركات في المتوسط نحو 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لكن آثارها لا تنعكس واقعا على البنية التحتية والخدمات.

تونس - كشفت بيانات إحصائية حديثة نشرتها الإدارة العامة للديوانة التونسية (الجمارك) أن الإيرادات التي تم تحصيلها في النصف الأول من العام الجاري زادت بنحو الربع على أساس سنوي.

وتواجه الحكومة تحديات كثيرة في طريق تحصيل أكبر قدر ممكن من أموال الضرائب لكي تتمكن من إدارة أزمة اقتصادية خانقة ضاعفت من حداثها الأزمة الصحية. ونقلت وكالة الأنباء التونسية الرسمية عن الإدارة العامة للديوانة قولها في بيان إن "قيمة الحصيلة الجمركية التي تم ضخها في خزينة الدولة بلغت 4.2 مليار دينار (1.5 مليار دولار) إلى حدود شهر يونيو 2021 محققة ارتفاعا إيجابيا بنسبة 23 في المئة مقارنة بسنة 2020".

وكانت وزارة المالية قد ذكرت قبل عام أن الحصيلة الضريبية للبلاد تراجعت في الأشهر الستة الأولى من 2020 بنسبة 12 في المئة على أساس سنوي.

وأشارت الإدارة إلى أن نسبة الغرامات الجمركية قفزت إلى مستوى كبير بحوالي 128 في المئة في الفترة ذاتها لتصل إلى 78.6 مليون دينار (28.2 مليون دولار). وقالت الإدارة في بيانها إنها "قامت منذ بداية 2021 بإرساء وتنفيذ خطة عمل شاملة لتحقيق أفضل عائد ممكن وذلك بالتزامن مع تواصل أزمة انتشار الجائحة وتداعياتها الاقتصادية".

# قفزة في الصادرات المصرية منذ بداية 2021

تستطع تحريك دفعة الصادرات قبل تفشي الوباء الذي قيد حركة التجارة العالمية. ويربط محللون مصريون نجاح القاهرة في تنفيذ خطتها الطموحة لمضاعفة العوائد السنوية للصادرات بالخطوات الحكومية المتعلقة أساسا بتوفير مناخ جاذب للاستثمار وتذليل العقبات أمام القطاع الصناعي.

15.4 مليار دولار عوائد الصادرات في النصف الأول من 2021 بارتفاع بنحو 23 في المئة بمقارنة سنوية

كما أن نجاح تلك الخطة رهين بدعم وتطوير موانئ البلاد من أجل تسهيل حركة التجارة وخاصة عمليات التصدير التي تزيد القاهرة زيادتها بشكل مطرد في السنوات المقبلة. واعتبر خبراء أن خطة تطوير قناة السويس وتحديث أسطول الإنقاذ بها، وعلى سبيل المثال، سوف يزيدان من تنافسيتها والقدرة الاستيعابية للقناة، التي أعلنت في وقت سابق الشهر الجاري عن تحقيقها أكبر إيراد سنوي في تاريخها خلال العام المالي المنتهي في يونيو الماضي رغم تداعيات أزمة الجائحة.

وقال رئيس هيئة قناة السويس أسامة ربيع حينها إن "القناة حققت خلال العام المالي 2020 - 2021 حوالي 5.84 مليار دولار، وهو أعلى إيراد سنوي في تاريخها، مقابل 5.72 مليار دولار خلال العام المالي 2019 - 2020، بنسبة زيادة 2.2 في المئة".

وأعدت القاهرة في مايو الماضي تشكيل المجلس الأعلى للصادرات برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسي لمنح الصادرات فرصة لفتح آفاق جديدة للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، مدفوعة برفع سقف التمثيل السياسي للمجلس بعد أن كان برئاسة رئيس الوزراء.

وتواصل القاهرة من تلك الخطوة حل جميع المشكلات التي تواجه المصدرين وتسهيل الإجراءات المتعلقة بمرور المنتجات إلى الأسواق الخارجية عبر المنافذ الجمركية المصرية، واختصار الدورة المستندية المتعلقة بالتصدير لضمان السرعة بوصفها عنصرا حاكما في عمليات المنافسة وحفض التكاليف.

ويتواكب التحرك مع خطة وزارة التجارة والصناعة الرامية إلى زيادة حجم الصادرات، وهو تحد صعب جدا، خاصة وأن المعدلات الحالية تدور حول 17.8 مليار دولار، كما تشير إلى ذلك بيانات ميزان المدفوعات عن العام المالي الماضي.

وكان الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قد صرح في أكتوبر الماضي بأنه يامل في زيادة الصادرات المصرية إلى 100 مليار دولار على الأقل سنويا خلال الأعوام القليلة القادمة.

ورغم أن المجلس بتشكيله الجديد يهدف إلى تشجيع وتنمية الصادرات بما يضمن زيادة حجمها وتوسيع مجالاتها وتحقيق التكامل بين السياسات الصناعية والتجارية لضمان وفورات الحجم اللازمة، إلا أنه يكشف هشاشة هيئة تنمية الصادرات التي تأسست قبل خمس سنوات والتي لم

سجلت 15.4 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي صعودا من نحو 12.5 مليار دولار في النصف الأول من عام 2020. في المقابل، ارتفعت الواردات المصرية خلال النصف الأول من سنة 2021، ارتفاعا بنسبة 11 في المئة إلى 36.59 مليار دولار، مقابل 32.94 مليار دولار على أساس سنوي، وسط تحسن مؤشرات الاستهلاك.

وتصدرت الصين الدول المصدرة للسوق المصرية خلال النصف الأول بقيمة 6.5 مليار دولار، تلتها الولايات المتحدة بقيمة 3.17 مليار دولار.

وكتفت الحكومة خلال الفترة الأخيرة جهودها لتعزيز الصادرات للأسواق الخارجية أملا في تعويض التدفقات من النقد الأجنبي، التي تراجعت متأثرة بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.

القاهرة - حققت الصادرات المصرية قفزة كبيرة منذ بداية العام الحالي، في خطوة يرى خبراء أنها تؤكد جدوى الإصلاحات المتواترة، التي تنفذها القاهرة للخروج تدريجيا من الأزمة الاقتصادية ومن ثم تعزيز خزينة الدولة بأموال إضافية.

ونما إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 23 في المئة خلال النصف الأول من 2021 بمقارنة سنوية، وسط تعافي القطاعات الإنتاجية في البلاد من تبعات كورونا بعد أن تأثرت بالأزمة الصحية وتراجع الطلب العالمي على الاستهلاك.

وأظهر تقرير حديث يلقي الضوء على مؤشرات أداء التجارة الخارجية الصادر عن وزارة التجارة والصناعة المصرية أن الصادرات غير النفطية



تعظيم إيرادات الصادرات